

سيرجيو بايز فردوغو، يأسف شديد الأسف لأن ارتباطات سياسية ملحة في بلده، شيلي، تحول دون حضوره معكم اليوم. ولذلك، يشرفني، بناء على طلبه، أن أقدم تقريراً عن حصيلة المؤتمر العالمي الثاني لرؤساء البرلمانات.

طوال ثلاثة أيام من الأسبوع الماضي، اجتمع أكثر من ١٥٠ رئيساً من رؤساء البرلمانات في هذه القاعة بالذات لمناقشة دور البرلمانات المتعاطف في عمل الأمم المتحدة. وقد أتوا تحذوهم نية بلورة هذا الدور في شراكة استراتيجية جديدة بين الأمم المتحدة والبرلمانات، وتعهدوا بتكوين زخم سياسي لإصلاح الأمم المتحدة.

ووضعنا في المتناول نسخاً من الإعلان الذي اعتمده الرؤساء في ختام أعمالهم، وقد كان نتيجة عملية طويلة، شديدة الحرص، شملت مشاورات مستفيضة مع برلمانات العالم أجمع. والوثيقة قصيرة، ووجيهة، تدور حول رسالة واحدة مركزة، هي أن للبرلمانات دوراً أساسياً تؤديه لتقليص الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية.

ويتناول الإعلان موضوع إصلاح الأمم المتحدة. ولا يتخير النص كلماته. يريد البرلمانيون أن يروا اقتراحات الإصلاح تُناقش، ويريدون أن يروا حكوماتهم تعمل عليها الآن، لا بعد خمسة أعوام أو عشرة. إنهم يريدون الإصلاح، ويريدونه شاملاً. ويجب أن تُقر الإصلاحات بما بين الديمقراطية والأمن والتنمية وحقوق الإنسان من صلة جوهرية.

ويدعو الإعلان إلى التغيير والعمل السياسي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولتحديد موارد مالية إضافية للتنمية. ويدعو أيضاً إلى عقد معاهدة شاملة خاصة بالإرهاب، مع تعريف واضح للإرهاب، وإلى تقديم حقيقي في مسائل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة ومراقبة الأسلحة. وبصراحة أقول إن الأخطار شديدة للغاية

يدعون لتطبيق الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة، وخاصة في تكوين عضوية مجلس الأمن.

وينبغي لإصلاحات الأمم المتحدة أن تضع في اعتبارها تمثيل العالم الإسلامي وحقائق عالمنا المعاصر.

وقد اعتمدت الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي الأهداف الإنمائية للألفية الثمانية التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥. ونرجو أن تتمكن من تحقيق هذا الهدف. ونحن نؤيد أيضاً فكرة إعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بُغية تعزيز فعاليته في مواجهة التحديات المستجدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العالم، بما يقود خطانا قداماً في عصر يتسم بمزيد من العدالة الاجتماعية ونظام عالمي أكثر ديمقراطية.

وختاماً، دعونا - ونحن في حقبة تشهد وقوف العالم أمام مفترق طرق لمستقبل حافل بالوعود أو المخاطر - ألا نفوت ما يمثلته منتدى الأمم هذا الرفيع المستوى من فرصة السعي لإنقاذ البشرية من ويلات الفقر والامية والتصدع الاجتماعي. ولتتذكر أجيال المستقبل هذه الحقبة كفترة ارتقى فيها زعماء العالم إلى مستوى المناسبة ليضعوا أساس قرية عالمية معافاة وتقدمية؛ وهذه لا تزال وجهتنا الأخيرة في الألفية الجديدة. وفي تحقيق هذا الهدف، أتعهد بآتم التعاون والشراكة من قبل منظمة المؤتمر الإسلامي في آتي الأيام.

الرئيس المشارك (السويد) (تكلم بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد آندرز جونسون، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي، الذي سيتكلم باسم المؤتمر العالمي لرؤساء البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد جونسون (الاتحاد البرلماني الدولي) (تكلم

بالانكليزية): إن رئيس الاتحاد البرلماني الدولي، السيناتور

برلماني عالمي فريد للأمم المتحدة. ولا يؤيد رؤساء البرلمانات إنشاء مجالس برلمانية جديدة، لا في الأمم المتحدة ولا في أي مكان آخر؛ بل يريدون بدلاً من ذلك أن يتولى الاتحاد البرلماني الدولي تعبئة الخبرات القائمة في اللجان البرلمانية الدائمة والمؤقتة وأن يعمل على مسائل، هي من بنود جدول الأعمال الدولي. ويريدون أن يسهل الاتحاد توفير معلومات أكثر وأفضل للبرلمانات الوطنية عن أنشطة الأمم المتحدة. ويريدوننا أن ننظم مزيداً من جلسات استماع برلمانية واجتماعات برلمانية متخصصة في الأمم المتحدة. كما يريدون منا أن نستحث، وتعاون بصورة أوثق مع المجالس والمنظمات البرلمانية الإقليمية الرسمية.

إن البرلمانات واتحادها الدولي تتوخى، بعملها على هذا النحو، أن تعزز الأمم المتحدة، وتساعد على تنفيذ القرارات المتخذة فيها وتعتبرها مسؤولة أمام الشعوب التي تخدم في جميع أنحاء العالم. إن هذا كله يمثل جدول أعمال حافلاً للبرلمانيين وللاتحاد البرلماني الدولي.

لقد أتى رؤساء البرلمانات إلى نيويورك بالتزام برلمان كل منهم بوضع جدول الأعمال هذا موضع التنفيذ. وهم الآن ينتقلون إلى المشاركة في هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة سعياً إلى تنفيذ التزامهم ودعمهم لتحويل جدول الأعمال هذا إلى حقيقة، بأمر منها تمكين جميع أعضاء البرلمانات من المجيء إلى نيويورك لحضور الاجتماعات التي ننظمها في الأمم المتحدة.

وختاماً، يمثل المبدأ القائل أن المشاكل يجب أن تُحل بالحوار ركن كل من الديمقراطية والأمم المتحدة. ويدعو رؤساء البرلمانات الجمعية إلى البناء على هذا الأساس، لإقامة شراكة استراتيجية بين الأمم المتحدة والبرلمانات، عن طريق الاتحاد البرلماني الدولي.

بحيث لا تسمح باستمرار الطريق المسدودة الحالية. ويؤكد النص أيضاً من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتهما للجميع من الأمور الأساسية للتنمية والسلم والأمن.

ويريد رؤساء البرلمانات أن يروا أمماً متحدة أقوى. وهم يناشدون الدول، بما يشمل برلماناتهم، إثبات الريادة والإرادة السياسية اللازمين لتزويد الأمم المتحدة بآليات أشد كفاية، وبالموارد البشرية والمالية المناسبة وبإصلاح حقيقي للإدارة.

وعلى مدى العام الماضي، ناقشت عدة برلمانات، وقد حفزها إلى ذلك تقرير فريق كاردوسو (A/58/817)، ما هو أفضل سبيل لتنظيم التعاون بين البرلمانات والأمم المتحدة. وترد نتائج تلك المداولات أيضاً في الإعلان. وهو يؤكد أن على البرلمانات في جميع البلدان دوراً دستورياً، هو أن تمثل إرادة الشعب وأن تقر، باسمه، القوانين، بما يشمل الميزانيات الوطنية والإشراف على الحكومات. ويجري الاضطلاع بهذه المسؤولية داخلياً، لكنها تشمل مسؤولية أن تتابع عن كثب المفاوضات الدولية العديدة التي تجري في محافل متعددة الأطراف.

وتريد البرلمانات أن تكون حسنة الاطلاع على هذه المفاوضات، وأن تتاح لها فرصة مناقشة ما هو قيد التفاوض، وأن يكون بإمكانها أن تسائل الوزراء والتأثير في مواقع التفاوض التي تقترحها نيابة عن شعوبها. وعندما تنتهي المفاوضات، إنما يعود إلى البرلمان أمر تصديق الاتفاقات والسهر على تنفيذها. ويترتب على هذا تعديل القانون أو إقراره والتصويت على الميزانيات، وبطبيعة الحال، أن تعتبر الحكومات مسؤولة حيثما كان الأمر يتعلق بالتنفيذ.

ويضيف الإعلان أنه ينبغي للبرلمانات أن تعزز عملها الدولي بمشراكة الاتحاد البرلماني الدولي، الذي تعتبر أنه نظير